



عام على النزمة الخليجية.. رباعي الحصار فقد معظم داعميه

03-06-2018 الساعة 11:00 | محمد الجوهري

يجمع محللون على أن أحد أبرز الأهداف التي وضعت قبل اتخاذ قرار مقاطعة قطر وحصارها من قبل الرباعي العربي، بالتنسيق مع أطراف دولية وإقليمية، في يونيو/حزيران 2017، كانت خلق حالة مقاطعة للدوحة تأخذ طابعا إقليميا ودوليا يتجاوز حجر الدول الأربع المحاصرة.

ولتحقيق ذلك الهدف، سعت دول الحصار إلى تحويله إلى قرار إقليمي ثم دولي ليكون الخناق على قطر مشددا بقبضة وئامة تدفع الدوحة في النهاية إلى الرضوخ، بدلا من مقارعة أطراف متعددة.

لهذا السبب، دارت عجلة النفوذ السعودي والإماراتي تحديدا بقوتها القصوى للإشراك أكبر عدد من الدول في القرار الذي تم اتخاذه سريعا، وبعد أن أتت السعودية بالبحرين والإمارات بهمس، حاولت الرياض وأبوظبي الإتيان بعواصر أخرى، منتزسة بضوء أخضر من إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد تراهب»، وهو الضوء الذي اتضح، فيها بعد، أنه كان متقطعا، حيث استهد طاقته من «تراهب» فقط، بهزل عن السياسة الأمريكية الخارجية والأمنية.

على أية حال، لم تغلج تروس النفوذ السعودي والإماراتي الدائرة بقوتها، إلا في جذب بعض الدول الإفريقية التي كانت تسعى إلى عدم تعريض علاقاتها مع السعودية تحديدا إلى الخطر، لأسباب اقتصادية ودينية أيضا.

ووع إعلان الرباعي العربي قرار قطع العلاقات مع قطر وحصارها، تجاوزت كل من الأردن، وهوريتانيا، والسنغال، وتشاد، وجزر القمر، وجيبوتي، بطرق مختلفة، فيها أفادت تقارير برفض كل من السودان والصومال والفرعب ضغوطا سعودية للانخراط في الأمر.

في بداية النزمة، انضمت كل من هوريتانيا وتشاد وجزر القمر وهوريشيوس والهالديف بكل الثقل إلى المحور السعودي، حيث أعلنت قطع العلاقات مع قطر تها، بينها سحبت السنغال سفيرها من الدوحة، وخفض الأردن وجيبوتي تمثيلها الدبلوماسي هناك.

كيف أثرت السعودية على الدول الأفريقية؟

وفي يوليو/تموز 2017، كشف تقرير لصحيفة «لوهوند» الفرنسية كتبه الباحث المتخصص بالشؤون الأفريقية «بنجاهين أوجي»، عن بعض وسائل الضغط التي تستخدمها المهلكة العربية السعودية من أجل التأثير على دول أفريقية، وإجبارها على هجراتها في قرارها قطع العلاقات مع قطر، في ظل إصرار بعض هذه الدول على الوقوف في وجه هذه الضغوط.

وبحسب الصحيفة، فإن السعودية تستخدم هذه الأسلحة من أجل جر هذه الدول؛ حيث إن رؤساء الدول الأفريقية التي تعيش فيها أغلبية مسلمة، أو توجد بها أماكن عبادة ومؤسسات دينية، تسيطر عليها السعودية من خلال مؤسسات خيرية، تعرضوا لضغوط هائلة منذ اندلاع الأزمة في الخليج.

كان أمار قطر أن تفرز تفاصيل هذا التطور بهدوء، لتحاول معالجة ما أفسدته تروس السعودية في هذا الإطار، وتهض عن هذا الأثر تطورات مهمة تهتلت في إعادة كل من السنغال وتشاد علاقاتها مع الدوحة بشكل صريح، بينها فضل الأردن وجيبوتي أن يكون الأثر تدريجياً، لعدم إغضاب السعودية، لكن النتيجة في النهاية أن المهسكر الأفريقي والعربي الذي حاولت دول الحصار تحشيدته في حربها ضد قطر قد تفكك.

مكالمة هاتفية تأتي بالسنغال

كانت السنغال أول الخارجين من الفسطاط السعودي، حينها أعلنت في أغسطس/آب 2017 إعادة سفيرها إلى قطر، بعد شهرين فقط من الأزمة.

وجاء القرار السنغالي بعد مكالمة هاتفية بين أمير دولة قطر الشيخ «تهيم بن حمد آل ثاني»، والرئيس السنغالي «هكي سال»، مساء 21 أغسطس/آب 2017، وكانت المكالمة كفيلة بإعادة العلاقات إلى نصابها الطبيعي.

وتعد السعودية من أبرز مهولي السنغال اقتصادياً، حيث هول الصندوق السعودي للتنمية مشاريع كثيرة في السنغال في مجالات بينها الطرق والفنادق والصحة والزراعة.

لكن الرياض تأخذ مقابل ذلك تعهدا مستهرا من دكاار بدمها عسكريا عن طريق الجيش السنغالي القوي، والذي اكتسب خبرات قتالية نتجت عن انخراطه في نزاعات وحروب بهحيطه.

ووفقا لهذا الأمر، قد تكون المعادلة بين السنغال والسعودية متوازنة قليلا، مها أعطى المرونة لداكار للتفكير بشكل أكثر استقلالية فيها بعد، لتصل إلى نتيجة مفادها أن الانخراط في مقاطعة قطر لن يكون في مصلحتها، على الهدى البعيد.

ويتوقع أن تكون استراتيجية قطرية قد تم بلورتها لإحداث توازن داخل الملعب السنغالي مع السعودية في هذا الإطار.

مذكرة تفاهم تخرج تشاد من الحلف السعودي

وفي 20 فبراير/شباط 2018، أعلنت تشاد إعادة العلاقات مع قطر، بعد توقيع مذكرة تفاهم مع الحكومة القطرية بهذا الخصوص، في الدوحة، بين وزيرى خارجية البلدين.

وتعليقا على هذه الخطوة، قالت المتحدثة باسم الخارجية القطرية «لؤلؤة خاطر»، عبر حسابها الرسمي بـ«تويتر»، إن توقيع مذكرة تفاهم بين دولة قطر وجهورية تشاد يعتبر انتصارا لدبلوماسية كلا البلدين.

وأضافت: «دبلوماسية تقوم على مبادئ الحوار وتتمية المصالح المشتركة التي تعود بالخير والسلام والازدهار على الشعبين».

ويتوقع أن تكون تشاد قد تشجعت على إعادة العلاقات مع قطر، بسبب القرار السنغالي في هذا الإطار، علاوة على عدم تجاوب جارتها السودان مع الأمر، والأخيرة دولة عربية قد تكون مهنية بشكل أكبر بالتضامن مع السعودية.

الأردن.. خطوات على استحياء

بعد إعلان الأردن عن تخفيض تهليله الدبلوهاسي مع قطر، كان واضحا أن الإمارات استخدمت علاقة المصاهرة التي تجمع بين البلدين لاستهالة الأردن إلى معسكر الحصار.

وهن المعروف أن نائب رئيس دولة الإمارات وحاكم دبي الشيخ «محمد بن راشد آل مكتوم» وتتزوج من الأهيرة «هيا»، ابنة ملك الأردن الراحل «الحسين بن طلال»، له الثاني».

لكن واقعيا لم يكن هناك سبب آخر يدفع الأردن للتجاوب مع ضغوط الإمارات والسعودية، لهذا جاء القرار الأردني في البداية مقتصرًا على تخفيض العلاقات مع قطر وليس قطعها.

وتكبد الأردن خسائر فادحة بعد إغلاق الحدود البرية من السعودية لقطر، وسجلت قطاعات تصديرية بالأردن كانت تنشط في قطر، خسائر بهلايين الدنانير منذ 5 يونيو/حزيران من العام الماضي.

وبحسب أرقام صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الأردنية (حكومية)، بلغ حجم الصادرات الأردنية إلى قطر، خلال الثلث الأول من العام الماضي، 40.5 مليون دينار (57.1 مليون دولار)، مقارنة بنحو 31 مليون دينار (43.7 ملايين دولار)، خلال الفترة نفسها من عام 2016، وهي أرقام تدل على أهمية قطر بالنسبة للاقتصاد الأردني، المصنف على أنه اقتصاد فقير.

العلاقات السعودية الأردنية أيضا لم تكن ساخنة وحميمية لدرجة تشجع الأردن على التهادي في مقاطعة قطر، حيث تحدثت تقارير عن سعي الرياض إلى التأثير على العلاقات الأردنية الاستراتيجية بالولايات المتحدة، وهو ما أثار حفيظة عمان.

علوة على ذلك، قوبل القرار الأردني بتخفيض العلاقات مع قطر بهعارضة داخل البرلمان هناك، حيث دعا عدد كبير من نوابه إلى عودة سفير قطر في الأردن، «بندر بن محمد العطية» إلى عمان، مشددين في الوقت ذاته على أن العلاقات التي تجمع بين الأردن وقطر هي أكبر من كل الخلافات.

وهتلت تهنئة ملك الأردن لأهير قطر بالعيد القومي للأخيرة، نقطة محورية حسمت الأهور كثيرا، وأشارت إلى قرار أردني بإعادة الاستدارة نحو قطر مجددا، ولكن بشكل متدرج، لعدم استقزاز السعودية وإغضاب الإمارات، وساعد على هذا الأهر التقارب الأردني التركي الذي حدث منذ أشهر.

جيبوتي تفكر بالعودة

كان قرار جيبوتي بتخفيض تهيئتها الدبلوماسية في قطر وكلفا للغاية، حيث أثر ذلك على الوساطة القطرية الفاعلة بين جيبوتي وإريتريا، لاسيما بعد أن أعلنت الدوحة قرارا غاضبا بإنهاء تلك الوساطة، احتجاجا على خطوة جيبوتي، بحسب مراقبين.

وكانت قطر تتوسط بين جيبوتي وإريتريا منذ النزاع الحدودي بين البلدين في 2008، وفي إطار الوساطة نشرت الدوحة الهئات من قواتها على طول الحدود بين البلدين، بعدها نجحت في إقناع البلدين بتوقيع اتفاقية سلام بينهما في الدوحة؛ لتسوية النزاع الحدودي في مارس/أذار 2011، لكن الدوحة سحبت تلك القوات إثر الموقف الجيبوتي.

آخر جهود الوساطة القطرية كان في مارس/أذار 2016؛ إذ أفرجت سلطات إريتريا حينها عن 4 أسرى جيبوتيين كانوا معتقلين في السجون الإريتيرية منذ 8 سنوات.

البيان الذي أصدرته جيبوتي، خلال قرارها بخفض العلاقات مع قطر طالب بـ«حل الخلاف القائم عن طريق الحوار وعبر تكاتف الدول العربية»، مؤكداً تمسكها بالحفاظ على العلاقات الطيبة مع جميع الدول العربية، وهو ما فسر على أن خطوة جيبوتي تجاه قطر لم تكن عن اقتناع، بل كانت نتاج ضغوط بحتة، وأن جيبوتي لم تشأ إغلاق كافة الأبواب مع الدوحة، وفضلة حوارية بعضها، انتظارا لها سيحدث.

السودان يرفض الضغوط السعودية

تعد قطر من أبرز الدول التي قاومت بأدوار مهمة في الوساطة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في دارفور منذ عام 2008، ويُعتبر اتفاق الدوحة الذي وُقِّع بين الطرفين، في فبراير/شباط 2013، تنويجا لنجاح هذا الجهد، وهو ما انعكس على موقف السودان المعتدل من النزعة الخليجية والساعي للحوار والحل.

وواقعيا، كان الموقف السوداني براغماتيا، حيث تتوقع الظروف بعلاقات اقتصادية قوية مع قطر، ساعدتها على مواجهة الضغوط السعودية لقطع العلاقات، وقد وعدتها قطر بتوسيع الدعم الاقتصادي، مقابل هذا الأمر، علاوة على أن السودان يمنح السعودية أيضا ما يهك أن يعتبر حماية عسكرية عبر اشتراكها بأكبر قوة برية عربية ضمن

«التحالف العربي» الذي تقوده المهلكة ضد «الحوثيين» في اليمن.

وكان السودان تضرر من حملات إعلامية مصرية منذ الانقلاب العسكري في مصر عام 2013، وعدم استنطاق السعودية لجم هذا الأمر، بناء على طلبات سودانية، سببا إضافيا في عدم رضوخ الخرطوم لضغوط الرياض لهقاطعة الدوحة.

الصومال أيضا

فور اندلاع الأزمة الخليجية، خرج بيان من وزارة الخارجية الصومالية ليتحدث بلغة واضحة داعيا إلى حل الأزمة بين الأشقاء الخليجيين، عبر الحوار من خلال الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، معربا عن استعداد الصومال للمساهمة من أجل إيجاد حل لإنهاء الأزمة.

لكن تقارير صحفية نقلت عن مسؤولين صوماليين قولهم إن 6 من وزراء الحكومة الصومالية تعرضوا، خلال زيارة للسعودية أجروها خلال هذا التوقيت إلى ضغوط لقطع العلاقات مع قطر، وتهديدات بوقف المساعدات الإنمائية.

وتحدثت تقارير أخرى عن أن السعودية اهتمت عن تقدير 50 مليون دولار أمريكي كمساعدات كانت تعهدت بها سابقا للصومال، كوسيلة ضغط على مقديشو، لكن السفير الصومالي في جنوب أفريقيا نفى هذا الأمر، في تصريحات إعلامية.

ولجأت طائرات تابعة للخطوط الجوية القطرية إلى استخدام المجال الجوي الصومالي لتجاوز العقوبات التي فرضتها دول عربية على الطيران القطري.

جنوب أفريقيا رفضت الضغوط

في 30 أبريل/نيسان الماضي، كشف سفير جمهورية جنوب أفريقيا لدى الدوحة «فيصل موسى»، عن رفض بلاده ضغوطا سعودية لقطع العلاقات مع قطر في بداية

أزمة الحصار الراهنة، مؤكدا دعم بلاده لحل النزمة عبر الحوار.

وقال «هوسى» في حوار مع صحيفة «الراية» القطرية بمناسبة احتفال بلاده باليوم الوطني، إن «السعودية طالبتنا بغلق سفارتنا في الدوحة وقطع العلاقات السياسية والتجارية مع قطر، لكننا أمة نيلسون مانديلا ونؤمن أنه لا يمكن الوصول إلى حل عندها يتوقف الحوار».

وبشكل عام، يقول محللون إن عدم توحيد الموقف العربي والخليجي في النزمة خلف السعودية، كان سببا مهما في خروج دول أفريقية من الطوق السعودي، ورفض دول أخرى الانخراط في الأمر.

لا يجب أن ننسى أيضا الرفض الغربي والدولي لحصار قطر، والذي جاء واضحا في لغة ألمانيا وفرنسا خلال تفاعلها مع النزمة، علاوة على التراجع الأمريكي بعد فشل دول الحصار في إحداث صدمة تضمن تركيعة سريعا للدوحة.

الخلاصة هنا هو أن قطر تدخل عامها الثاني تحت الحصار السعودي الإماراتي البحريني المصري، وقد انفرط عقد داعميه، وهو ما يعد انتصارا صريحا للدوحة.

المصدر | الخليج الجديد